

الفصل الأول

(التعريف بالبحث)

- مقدمة *
- مشكلة البحث *
- اهداف البحث *
- أهمية البحث *
- منهج البحث *
- فروض البحث *

أصبح جليا أن من أبرز المسائل المؤثرة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية فى مصر أوضاعها السكانية ، التى نمت جذورها فى الماضى وشكلت حاضرا يتطلب سياسة واضحة المعالم لاعادة تنظيم هذه الأوضاع . ولذلك كان ضروريا على مصر أن تتبنى تخطيطا اقتصاديا واجتماعيا واعيا لمواجهة المسألة السكانية بجوانبها المختلفة ، وذلك عن طريق عديد من المسالك ، لعل من أهمها الاتساع الأفقى والتحسين الرأسى للزراعة ، وتدعيم الصناعة ، واعادة تنظيم الأوضاع السكانية .

(٣٣ : ١٩٨٢ ، ٢)

ويأتى تفاقم مشكلة البطالة متفقا مع سلوك الظواهر الديموجرافية، حيث تبدو الزيادة السكانية خلال ربع القرن الأخير متعارضة تماما مع ما تعلنه سياسة الدولة من أهداف تتعلق بالمتغير السكانى والحد من نموه . فمن ٢٦ مليونا عام ١٩٦٠ (بمعدل نمو ٢٥٪ فى الستينات) ، بلغ سكان مصر عام ١٩٧٦ حوالى ٣٦,٦ مليونا ، وفاق الخمسين مليوننا عام ١٩٨٦ (بمعدل نمو ٢,٨ ٪) خلال العقدين الاخيرين ، وتشير التوقعات الى رقم ٦٧ مليونا مع نهاية القرن العشرين . (١٥ : ١٩٨٩ ، ٩)

وقد اهتم المسئولون فى مصر منذ عام ١٩٥٢ بتنويع مصادر الدخل وتنميتها بأكثر من اجراء ، منها الاهتمام بالصحراء والالتفات اليها كـمخرج للأزمات التى تصعب عاما بعد عام ، فكانت تجربة مديرية التحرير التى جسدت الحل الذى يتمثل فى التعامل مع الصحراء ، وبعدها كانت تجربة الوادى الجديد . وأصبح موضوع البحث فى مستقبل الصحارى المصرية ، ووجوه استغلالها ، هو موضوع الساعة بالنسبة لمصر ، لأنه حيوى لمستقبل مصر الاقتصادى والاجتماعى ، تبرز أهميته عندما نـفكـر

فى حل لمشكلة التزايد المطرد المخيف فى عدد السكان. (١٩٦٢:٥ ، ١٥٧)

ويعتبر سوء توزيع السكان من أهم المشاكل التى تواجه تخطيط التنمية فى مصر . اذ أن من أبرز السمات المتعلقة بتوزيع السكان على الخريطة الجغرافية لمصر ، هو التركيز الشديد للسكان فى وادى النيل ودلتاه فوق مساحة محدودة من الأرض ، تبلغ حوالى ٤٠ الف كيلو مترمربع فقط ، اى ما يوازى ٤ ٪ من جملة المساحة الكلية لمصر والتى تبلغ نحو مليون كيلومتر مربع . ويقطن ٩٩ ٪ من السكان فى وادى النيل والدلتا ، بينما الجزء الباقى من السكان يقيم فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء . (١٩٨٠:٦ ، ٦)

ويعتبر التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر مستقر تقريبا ، حيث لم تتغير النسب المئوية لسكان كل محافظة الى جملة السكان بشكـل ملموس فى تعدادات السكان الأخيرة فى أعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .بالإضافة الى ذلك فان كثافة السكان فى المساحة المأهولة تعتبر من أعلى كثافات السكان فى العالم . (٢٧ : ١٩٧٨ ، ٢٠٧) ، كما أن توزيع السكان فى المنطقة المأهولة غير منتظم مما ترتب عليه تضخم المدن المصرية ، نتيجة الهجرة المطردة من الريف الى الحضر ، دون أن تعد هذه المدن لاستقبال الوفود الهائلة عاما بعد عام . (٢٧ : ١٩٧٨ ، ٢٠٨)

ومن ثم نصت " ورقة أكتوبر" على ضرورة وضع خريطة سكانية جديدة لمصر ، عن طريق غزو الصحراء وتعميرها ، للخروج من الوادى الذى ضاق بسكانه ، ولتحقيق السياسة الأمثل فى استغلال الشروات الطبيعية المتاحة فى الصحراء ، وفتح آفاق جديدة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وايجاد أنماط جديدة لحياة المواطنين فى بيئات جديدة
*
أكثر تنوعا .

فمن المؤكد نظريا - وتطبيقيا - أن بيئة الفقر والتخلف مسئولة عن الميل الى انتاج الكثير من الأطفال ، وعن تحقيق فائض فى السكان ومن ثم فى حجم قوة العمل . والعكس يودى اليه الارتفاع فى مستوى المعيشة . ويعنى ذلك أن نجاح السياسة الاقتصادية أو فشلها فى تحقيق الأهداف الانمائية ، يعتبر مسئولا فى نهاية الأمر عن سلوك المتغير السكانى فى مصر ، ومن ثم عن حجم مشكلة البطالة واتجاهاتها .

ومن المؤكد أيضا - أن مواجهة تلك المشكلات يستلزم منهجاً تنمويا شاملا جديدا ، يتبلور فى سياسة اقتصادية واقعية يتصددر أولوياتها هدف التشغيل ، المستند الى تعظيم الكفاءة الانتاجية للعمل، بما يضاهاى المستويات العالمية المناظرة . ومضمون ذلك أن يكون للعنصر البشرى أهمية محورية ، لاسيما فيما يتعلق بقطاعاته وفئاته الاجتماعية العريضة ، بما يحقق الاستفادة القصوى بمشاركته التلقائية البناءة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

يضاف الى ماسبق ، أن سياسة الدولة تتجه فى الوقت الحاضر الى توفير الأمن الغذائى للمواطنين . (١٨ : ١٩٧٧ ، ١٧) ، ومما يساعد على تفاقم هذه المشكلة - عالميا - تزايد معدلات الزيادة فى السكان، وما يصاحبها من زيادة الطلب على الغذاء ، ونقص مساحات الأراضى الزراعية الناتج عن تحويلها الى مناطق عمرانية وسكنية ، بالإضافة الى النقص الناتج عن ظاهرة زحف الصحراء على الأراضى الزراعية ، والتي يطلق عليها الخبراء ظاهرة التصحير Desertification ، والتي لم تعد قاصرة على القارة الأفريقية وحدها ، وانما تشمل جميع أنحاء العالم .

(٥١ : ١٩٧٩ ، ٤٤)

❖ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : " البطالة فى مصر " المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،

١٩٨٩ ، ص (٥)

❖ نفس المصدر ، ص (١١٣٩) .

واعتماد الدول النامية على الواردات له نتائج ومضاعفات خطيرة،
 منها أن الأمن الغذائى لهذه الدول أصبح يعتمد اعتمادا كبيرا على
 ناتج الدول ذات الانتاج الكبير ، وأصبحت هذه الواردات تشكل ضغطا
 خطيرا على ميزان مدفوعاتها ، مما كان له نتائج سيئة للغاية على
 عمليات التنمية فيها ، اذ أن الأموال التى كانت مخصصة فى هذه الدول
 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تستنزف وتصرف على شراء المواد
 الغذائية، مما يؤدي الى تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها، ودخولها
 فيما يعرف بالحلقة السيئة ، والتي تؤدي بدورها الى زيادة اعتماد
 هذه الدول على القروض والمنح والمساعدات التى تتلقاها من الدول
 المتقدمة . (12, 1976: 70)

ومن ثم فان مصر كدولة نامية مطالبة بوضع استراتيجية تجاه هذه
 المشكلة - توفير الأمن الغذائى - لعل من أهم أبعادها زيادة رقعة
 الأراضى الزراعية التى تنتج الغذاء . ويتأتى ذلك من خلال التوسع الأفقى
 والرأسى فى الزراعة عن طريق غزو الصحراء وزراعتها ، واستصلاح الاراضى
 البور ، وتجفيف المستنقعات . (١٨ : ١٩٧٧ ، ٧٤ - ٧٥)

وإذا كانت الصحراء فى الماضى منطقة طرد ، فان الوضع قد
 تبدل الى كونها فى سبيلها لأن تكون منطقة جذب للاستثمار والتعمير .
 يساعد على ذلك أمور كثيرة منها التقدم التكنولوجى من حيث تطوّر
 الأجهزة المستخدمة فى الكشف ، عما فى باطن الأرض (الصحراء) من ماء
 أو بترول أو معادن ... الخ ، وتحديد أحجامها وأعماقها ، كذلك تقدم
 وسائل المواصلات التى تمكن من مد شبكة المواصلات الى أعمال الصحراء
 برا أو جوا . وكذلك استحداث المعدات الآلية ، ذات الكفاءة العالية
 فى التعامل مع الصحراء ، بما يدخر الكثير من الجهد البشرى اليدوى .
 يضاف الى ذلك توفر الاحصاءات والمؤشرات عن الامكانات المتوفرة ،

ومعدلاتها فى الماضى والحاضر والمستقبل ، بما يدفع الى ضرورة الجديدة
فى غزو الصحراء . (٢١ : ١٩٧٩ ، ٤)

وإذا كانت المعدات التى تفيد فى السيطرة على الصحراء ذات
مواصفات خاصة ، فان العناية باختيار العناصر الصالحة من القوى العاملة ،
التي تحقق هذه السيطرة ، أمر حيوى وجوهري . وإذا لم يكن الاختيار
مدروسا ، فستكون النتيجة وخيمة بالنسبة لمن يقع عليه الاختيار بالنسبة
للشرف أو المعدات . (٢١ : ١٩٧٩ ، ٤)

ومن هنا برزت أهمية التوجه نحو الصحراء - بعزم وجد وأمل -
للكشف عن ثروتها من مياه جوفية وبتترول ومعادن وخامات تفيد التصنيع
المحلى والدولى ، وتفيد أيضا فى التوسع الأفقى والرأسى للزراعة ، ومن
مظاهر هذا الاهتمام فى مصر ، المناداة بغزو الصحراء واقامة مشاريع
الأمن الغذائى والانطلاق فى تعميمها وبناء المدن الجديدة فى غير المناطق
الزراعية كمدينة العاشر من رمضان . (٢١ : ١٩٧٩ ، ٥) ،

وهذا التوجه نحو الصحراء يحتاج الى طفرة تكنولوجية فى
القطاع الزراعى وتقضى هذه الطفرة الى خلق حركة هجرة معاكسة - من
الحضر الى الريف - تحمل معها قوى ووسائل التغيير والتطوير .*

مشكلة البحث :

فى ضوء التقديم السابق يرى الباحث أن من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، التوسع الزراعى - أفقيا ورأسيا - حتى يمكن لها أن تواجه زيادة الطلب على الغذاء ، وأن تزيد من فرص العمالة لعدد السكان المتزايد ، بالإضافة الى تحويل تيار الهجرة المتدفق من الريف الى المدن ، وأن مشروعات استزراع المناطق الصحراوية تأتى فى مقدمة المشروعات التى يتحقق معها التوسع الزراعى المنشود لتحقيق الأهداف المرجوه . وذلك لما توفره هذه المشروعات من زيادة فى مساحة الأراضى الزراعية ، وما يترتب على ذلك من امكانية اقامة مجتمعات جديدة فى تلك المناطق الصحراوية ، تساعد فى تحويل تيار الهجرة - من الوادى اليها - بما يحقق تعمير الصحراء ووضع خريطة سكانية جديدة لمصر .

وفى ضوء ما يراه بعض المعنيين بأمور التخطيط من أجل التنمية فى مصر ، من أن رسم السياسة الاجتماعية وعمليات التخطيط الاجتماعى التى تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، تقتضى التعرف على الأدوار التى يمكن أن يشغلها كل فرد من أفراد المجتمع ، وفقا لسنه وجنسه وتركيبه الجسدى وقدرته العقلية وما حصل عليه من خبرة وثقافة وتعليم ، والتى تشكل جميعها لكل فرد : قدرة واستطاعة Ability & Capacity ، تتفاعل مع معرفته ووعيه لاحتياجات مجتمعه ، فتشكل طاقات تتفاعل مع الموارد الطبيعية المتاحة فيه لسد هذه الاحتياجات ، وتحدد مقدار مساهمته فيما يسود المجتمع من أنشطة اقتصادية واجتماعية . (٣٣ : ٩،١٩٨٢)

ويرى الباحث أنه فى ضوء الدراسات السكانية والتى تشير الى

تزايد السكان فى مصر بمعدلات تفوق الزيادة فى الأرض الزراعية، فان ذلك يعطى دلالات خطيرة، فلا بد من التوجه السريع نحو التخطيط العلمى المبني على الدراسات والبحوث العلمية من جانب المتخصصين والباحثين فى مجالات العلوم الطبيعية والانسانية مساهمة منها فى ايجاد الحلول العلمية المناسبة لمشكلاتنا، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر (البطالة بأنواعها - المشكلة السكانية وتكدس السكان - ضآلة المساحة المزروعة والمعمورة بالنسبة لمساحة مصر كلها... الخ).

ومن هنا آبت الدراسات النفسية الا أن يكون لها دورا ايجابيا فى المشاركة فى حل واحدة من أهم القضايا التي تمس حياة الفرد المصرى بالنسبة للعمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وتعميرها حيث مازالت بعض المناطق الصحراوية القابلة للزراعة والموجودة فى كردون محافظات مصر لم تستغل لأن . (٢١ : ١٩٧٩ ، ٣٠)

ومما يجدر الاشارة اليه هنا " تطور مساحات الاراضى المستصلحة

فى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٨٩) فى الجدول رقم (١)

ويرى الباحث أهمية القاء الضوء على الجدول السابق - والذي أعده - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - فنسب كتاب الاحصاء السنوى (١٩٥٢ - ١٩٨٩) طبعة يونيو ١٩٩٠ . نجد ان الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٨ كانت أكبر فترة تم فيها استصلاح وتعمير الأراضى ، وأن تعمير الأراضى بدأ فى التناقص تدريجيا بعد ذلك حتى انعدم فى السبعينيات والثمانينات ، اما بالنسبة للأبوار التى تتخلل المناطق التى تم استصلاحها نجدها لاقت عناية فى الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٨ فقط وبعدها انعدم الاهتمام بالأبوار ، ونجد أيضا أن الاهتمام فى الفترة (٧١ / ٧٢ - ١٩٨٩ / ٨٨) كان منصبا على الصحارى واستصلاحها فقط ، ولعل هذا يرجع الى سياسة عليا تتجه أولا الى الاستصلاح وبعدها تأتى عمليات التعمير والاستزراع ٠٠٠ الخ

ومما يجدر الاشارة اليه - أن مساحة الصحراء الشرقية تبلغ ٢٢٣ ألف كيلو متر مربع أو أكثر من خمس مساحة مصر ، وثالث مساحة الصحراء الغربية ، وقدر مساحة شبه جزيرة سيناء ثلاث مرات ونصف (٤٦ : ١٩٩٠ ، ١٣)

ورغم ذلك فانه قبل أن نذهب نحو تعمير الصحراء الشرقية - أو الغربية حيث الامكانيات المحدودة ووعورة تلك الصحراء ، ينبغى علينا التوجه الى المناطق الصحراوية (البور) والموجودة فى كردون محافظات مصر ، والتى تم اهمالها منذ عام ١٩٦٨ - كما اتضح من الجدول السابق وحتى الآن والمناطق الصحراوية التى لم تستغل للآن ، ومن هنا بـرزت أهمية استزراع تلك المساحات واقامة المشروعات الزراعية فيها والتوسع الرأسى والأفقى فيها وبالتالي يمكن خلق حركة هجرة معاكسة - من الحضر الى الريف - وبالتالي تصبح هذه المناطق الصحراوية ، مناطق جاذب للقوى العاملة المتوفرة فى الوادى .

ونعود فنقول أن مشروعات استزراع تلك المناطق الصحراوية الواقعة في نطاق حدود محافظات مصر والقابلة للزراعة، تحتاج إلى إمكانات آلية وأخرى بشرية، فإذا كانت الإمكانيات الآلية ينبغي أن تكون ذات مواصفات خاصة، فمن الأولى العناية باختيار العناصر الصالحة من القوى البشرية التي ستعمل في تلك المناطق الصحراوية، ولا بد أن يخضع هذا الاختيار للأسلوب العلمي، ومن ثم رأى الباحث القيام بدراسة تتناول:

"الاتجاه نحو العمل في مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وارتباطه ببعض سمات الشخصية".

أهداف البحث :

تتمثل أهمية موضوع هذا البحث فيما يتحقق من وراء دراسته من أهداف يسعى الباحث فى التوصل اليها .

وإذا كانت أهداف البحوث تنحصر غالباً فى هدفين ، أحدهما علمى والآخر عملى ، فكثيراً ما يجمع البحث الواحد بين الهدفين .
(٢٤ : ١٩٨٠ ، ١٣٩)

وفى ضوء هذا الرأى يتجه الباحث من دراسته لهذا الموضوع الى تحقيق الهدفين معا ، كما هو مبين على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للهدف العلمى للبحث :

فهو الهدف الذى يسعى الباحث فى التوصل اليه على المدى القريب كهدف مباشر لهذا البحث ، ويتمثل فى اثر اء البناء المعرفى النظرى وذلك بالتعرف على اتجاهات طلاب الجامعات فى مصر نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وتعميرها ، والتعرف على بعض سمات الشخصية الأساسية لدى ذوى الاتجاه الايجابى مقارنة بذوى الاتجاه السلبى باعتبارها متغيرات فى عمليات التخطيط من أجل التنمية .

(ب) بالنسبة للهدف العملى للبحث :

وهو الهدف الذى يتحقق من وراء اجراء هذا البحث فى المدى البعيد فيسهم هذا البحث فى طريقة انتقاء العاملين فى المناطق الصحراوية حسب سمات الشخصية التى تميز ذوى الاتجاه الموجب نحو ممارسة العمل فى مشروعات استزراع المناطق

الصحراوية ، ويسهم أيضا فى الكشف عن سمات شخصية المعارضين للعمل فى الصحراء وبالتالى يمكن تغيير اتجاهاتهم مستقبلا نحو العمل فى الصحراء بقصد غزوها وتعميرها ، فى مواجهة المشكلات التى نعانى منها (كالمشكلة السكانية، ومشكلة البطالة فى مصر) .

ويتم ذلك فى ضوء التخطيط العلمى المبني على الدراسات والبحوث والتى تأخذ بعين الاعتبار (جميع متغيرات التخطيط) والتى منهجها (الامكانات البشرية، المادية، الزراعية، الصناعية، التجارية، الاجتماعية الخ) .

كمحاولة واعية لحل المشكلات وضبط مجريات الأمور فى المستقبل من خلال التنبؤ والتفكير المنظم والاستقصاء . (1, 1977:68)

وبهذا يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فى المجتمع سواء كانت مادية أو بشرية .

أهمية البحث :

اتجه الباحث الى دراسة المشكلة السكانية فى مصر، وذلك للارتباط الوثيق الذى يراه بين الجوانب الاجتماعية للمشكلة وبين ما تقدمه الدراسات النفسية والاجتماعية من بحوث وتجارب وخبرات علمية وعملية، يمكن لها أن تسهم فى ايجاد وتصور بعض الحلول الممكنة لهذه المشكلة .

فالدراسات النفسية لاتؤمن بالوقوف موقفا سلبيا أمام المشكلات القائمة فى المجتمع ، ولكن عليها أن تواجهها، بما تملك من أساليب فنية تقوم على العلم والمهارة . وقد تبين من دراسة مداخل الحلول الممكنة للمشكلة السكانية، كالهجرة الى الخارج ، وتنظيم الأسرة، والتنمية ، أن هذه المداخل لاتخلو هى نفسها من مشكلات ، كما يتضح على النحو التالى :-

أولا : الهجرة الى الخارج :

بالنسبة لمدخل الهجرة الى الخارج والذى يمكن أن يخفف من حدة المشكلة ، يحتاج أن يكون حجم الهجرة كبيرا، بحيث يشمل عدة ملايين ، بما يساعد على وجود التوازن بين الموارد وعدد السكان . ولكن الواقع أن حجم الهجرة المصرية لايتجاوز عدة آلاف ، وأن أغلب المهاجرين المصريين من المؤهلين وذوى الخبرات الفنية والعلمية . وهو الأمر الذى يشكّل هجرة استنزاف وليس هجرة تخفيف ، بالاضافة الى أن معظم هذه الهجرة مؤقتة ، وقد يحدث أن تقرر بعض الدول المستقبلية عدم الرغبة فى استمرار المهاجرين اليها لسبب أو آخر .

ثانيا : تنظيم الأسرة :

بالنسبة لمدخل تنظيم الأسرة فإنه يحتاج الى العديد من البرامج التي تعتمد على تغييرات فى اتجاهات المواطنين وسلوكهم فى الانجاب ، عن طريق الدعاية وخدمات تنظيم الأسرة ، ومثل هذه التغييرات تكون عادة بطيئة ، وتحتاج الى وقت طويل لتظهر آثارها ، خاصة مع انتشار الأمية بالصورة التي توجد عليها الآن ، بالإضافة الى وجود بعض الآراء التي تعارض فكرة تنظيم الأسرة خاصة من الناحية الدينية .

ثالثا : التنمية :

بالنسبة لمدخل التنمية فقد ذهبت الدراسات التي قام بها جهاز تنظيم الأسرة والسكان فى مصر ، الى أن الانجازات اللازمة فى مجال التنمية للوصول الى مستوى النمط المرتبط بمستويات الانجاب التي ترغب فى تحقيقها كثير من الدول النامية - طبقا لمعايير النمو فى الدول الغربية المتقدمة - هي انجازات من الضخامة ، بحيث يصعب تحقيقها فى الفترة الزمنية المرغوب فيها تخفيض معدلات الانجاب .

ولا يعنى التوضيح السابق - للمعوقات التي تواجه كل مدخل من مداخل الحلول الممكنة للمشكلة السكانية - الاقلال من قيمة وأهمية هذه المداخل ، اذ أن لكل منها دوره البارز والحاسم فى مواجهة المشكلة ، خاصة اذا ما أمكن التغلب على ما يصادفها من معوقات .

(٣٣ : ١٩٨٢ ، ٢١٥ - ٢٢١)

وإذا كنا قد عرضنا لهذه المداخل وما يصادفها من مشكلات بصورة يبدو فيها تفرد واستقلال كل منها عن الآخر ، فإنه فى الواقع يصعب وضع تصور لحل المشكلة السكانية بدون نظرة شمولية ، تأخذ بعين الاعتبار

أبعاد ومداخل الحلول المختلفة وتشابكها مع بعضها ومع الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث تضمن لهذا الحل امكانات النجاح .

وفى ضوء هذا التصور فان الحل الشامل للمشكلة السكانية فى مصر ، يتمثل فى استحداث وتعزيد السمات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية التى تؤدى الى التوصل الى :

- ١ - معدلات انجاب منخفضة مع استمرار انخفاض معدلات الوفيات .
- ٢ - توزيع أفضل للسكان داخل الرقعة الجغرافية للبلاد ، ويتضمن ذلك توزيعا أفضل للسكان بين الريف والحضر داخل وادى النيل والدلتا ، مع العمل على تعمير الصحارى .
- ٣ - خصائص للسكان تتناسب مع مستوى كفاءة انتاجية مرتفعة ، خاصة فى مجال الصحة والتعليم .

وفى صدد تحقيق هذه الأهداف ، فانه لايتصور التوصل الى توزيع أفضل للسكان بين الريف والحضر من ناحية ، وبين الوادى والدلتا والصحارى من ناحية أخرى ، الا بتشجيع المواطنين على البقاء فى الريف وعدم الهجرة الى المدن ، وبتعمير الصحارى او لن يحدث هذا باجراءات ادارية ، او بمحاولة اغلاق المدن فى وجه الراغبين فى الهجرة اليها ، ولكن بالقضاء على اسباب الهجرة من الريف الى المدن ، وتنمية الريف والصحارى وجعلها مكانا يرغب المواطنون العيش فيه . ولن يتأتى ذلك الا باعتبار تنمية الريف المصرى وتعمير الصحارى من الأولويات الأساسية لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . (٥٧ : ١٩٧٧ ، ٢٠ - ٢٢)

وفى ضوء ماسبق يرى الباحث فى الاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وتعميرها ، مدخلا لايقبل أهمية عن المداخل السابقة فى مواجهة المشكلة السكانية ، وهو متداخل معها فى اطار تصور

التكامل والشمول بين مختلف المداخل الممكنة لحل هذه المشكلة .

ومن ثم كان من دوافع اختيار موضوع الدراسة - الاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وارتباطه ببعض سمات الشخصية - فى ضوء اهتمامات الباحث بدراسة المشكلة السكانية فى مصر- ذلك الاعتقاد بأن الصحراء ستكون مناطق جذب اذا نجحت البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية فى سبق - ولا نقول مواكبة - المخططين السياسيين متخذى القرارات ، وقدمت لهم بحوشا جادة - نظرية وميدانية - عن سلوك الأفراد واتجاهاتهم واحتياجاتهم فى مجالات تعمير الصحراء . و جدير بالذكر هنا الاشارة الى ان الباحث سوف يتناول المشكلة السكانية فى مصر واتجاهات التنمية فى الفصل الثانى.

منهج البحث :

من الواقع أن البحوث تقسم حسب مناهج البحث والأساليب المستخدمة فيها وبالتالي فهي تنقسم الى ثلاثة انواع رئيسية هي :

Descriptive Research	(١) بحوث وصفية
Historical Research	(٢) بحوث تاريخية
Experimental Research	(٣) بحوث تجريبية

والمنهج المستخدم فى البحث الحالى هو المنهج الوصفى وذلك لأن البحوث الوصفية تهدف الى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه فى الواقع .

وتشمل البحوث الوصفية أنواعا فرعية متعددة تشمل الدراسات المسحية ودراسات الحالة ودراسات النمو أو الدراسات التطورية ، وفى كثير من الحالات لاتتقف البحوث الوصفية عند حد الوصف أو التشخيص الوصفى . وتهتم ايضا بتقرير ما ينبغى أن تكون عليه الأشياء والظواهر التى يتناولها البحث وذلك فى ضوء قيم أو معايير معينة واقتراح الخطوات أو الأساليب التى يمكن أن تتبع للوصول بها الى الصورة التى ينبغى أن تكون عليه فى ضوء هذه المعايير أو القيم ، وهذه البحوث تسمى بالبحوث الوصفية المعيارية او التقويمية .

ويستخدم لجمع البيانات والمعلومات فى أنواع البحوث الوصفية أساليب ووسائل متعددة مثل الملاحظة ، المقابلة ، الاختبارات، الاستفتاءات والمقاييس المتدرجة . (٨ : ١٩٨٩ ، ٤٠) .

ويستخدم الباحث المنهج الوصفي مستخدماً " تحليل العمل " كآسلوب من آساليبه ، وذلك للتعرف على (مواصفات وشروط وواجبات العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية) وكذا (القدرات والصفات الجسمية والميول المهنية الواجب توافرها فيمن سيقوم بأداء هـذا العمل .

فروض البحث :

عند صياغة فروض البحث وجد الباحث نفسه أمام عدة تساؤلات ، اراد أن يطرحها للتحقق منها ، وتتمثل فى الكشف عن بعض سمات الشخصية المرتبطة بالاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية، وأيضا الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو العمل فى تلك المشروعات وبعض المتغيرات . ومن هنا برزت تساؤلات الدراسة فى التساؤلين التاليين:

التساؤل الاول :

هل طلاب الجامعة ذوو الاتجاه الايجابى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية يتسمون ببعض سمات الشخصية التى تميزهم عن غيرهم من طلاب الجامعة ذوى الاتجاه السلبى ؟

او بعبارة أخرى فى سؤال مؤداه :

هل يمكننا الكشف عن بعض سمات الشخصية المرتبطة بالاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية ؟

التساؤل الثانى :

وفى هذا التساؤل يستهدف الباحث الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية - وبعض المتغيرات مثل (الجنس " ذكر - انثى " نوع التعليم " نظرى - عملى " الدخل " المستوى الاقتصادى والاجتماعى " - الأصل أو المنشأ الحضرى " . ومن هذا التساؤل يمكن طرح عدة اسئلة فرعية وهى :

* هل يوجد اختلاف واضح بين الذكور والاناث فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية ؟

* هل يوجد اختلاف واضح بين طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية ؟

* هل هناك ارتباط دال بين الاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية ومستويات الدخل لدى طلاب المرحلة الجامعية؟

* هل طلاب الجامعة ذوو الأصل والمنشأ الحضرى لديهم اتجاهها عاما واتجاهها نزوعيا نحو ممارسة العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية .

ولقد رأى الباحث بعد طرحه للتساؤلات السابقة ، أن يقوم بصياغة فروض البحث صياغة صفرية نظرا لندرة البحوث المرتبطة بمشكلة البحث الحالى .

الفرض الاول :

" لا يوجد ارتباط دال بين الاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية وسمات الشخصية " .

الفرض الثانى :

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات كل من الذكور والاناث فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية " .

الفرض الثالث :

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات كل من طلاب جامعة القاهرة وطلاب جامعة عين شمس فى الاتجاه العام والاتجاه

الفرض الرابع :

" لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات كل من طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية (بعينة البحث) فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية".

الفرض الخامس :

" لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات الأقسام المختلفة بالكليات العملية فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية".

الفرض السادس :

" لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات الأقسام المختلفة بالكليات النظرية فى الاتجاه العام والاتجاه النزوعى نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية".

الفرض السابع :

" لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية فى متوسط درجات كل من المجموعة المنخفضة الدخل والمجموعة المرتفعة الدخل فى الاتجاه النزوعى نحو ممارسة العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية".

الفرض الثامن :

" لايوجد لدى طلاب الجامعة من ذوى الأصل الحضرى اتجاها عاما أو اتجاها نزوعيا نحو ممارسة العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية".

الفرض التاسع :

" لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين المتطرفتين المؤيدة للاتجاه نحو العمل فى مشروعات استزراع المناطق الصحراوية والمعارضة للاتجاه نحو العمل فى تلك المشروعات من حيث سمات الشخصية الواردة